حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الثامن و الخمسون بعد المائة) جماد الآخر ١٤٤١ هـ الموافق فبراير ٢٠٢٠ م

فريق من فرع الجمعية بالجوف في ضيافة دار الرعاية

فريق من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يشارك في ندوة توعوية بمرض التوحد

تقرير دولي يؤكد على ضرورة تعليم النازحين واللاجئين لتحقيق التنمية

الجمعية ترحّب بتعديلات لائحة نظام التنفيذ "ستُسهم في خروج العديد من السجناء"

فريق من الجمعية في ضيافة الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

مذكرة تفاهم بين فرع الجمعية بالقصيم و إدارة التعليم

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د . مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية : www.nshr.org.sa

04

فريق من فرع الجمعية في ضيافة الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

06

فريق من فرع الجمعية بالجوف في ضيافة دار الرعاية

07

فرع الجمعية بالقصيم ينشر التوعية الحقوقية بين منسوبي إدارة التعليم

11

فريق من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يشارك في ندوة توعوية

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣– فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧٦

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب : ٢٧٦٦

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩–ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير: هاتف: ٠١٧٢٢٦٩١٨٦ – فاكس : ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص. ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

الجمعية ترحّب بتعديلات لائحة نظام التنفيذ «ستُسهم في خروج العديد من السجناء»

رحّبت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بما صدر من تعديلات من قِبل معالي وزير العدل على اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ، التي قضت بإلغاء المادة التي تتعلق بإيقاف الخدمات الحكومية الإلكترونية للمدين، ومنع الحبس التنفيذي للمدين إذا كان عمره ستين عامًا فأكثر، أو كان له أولاد قُصّر وزوجة، متوفّى أو محبوسًا لأي سبب.

وقال رئيس الجمعية، الدكتور مفلح القحطاني «إن هذا القرار سيُسهم في خروج العديد من السجناء والموقوفين من كبار السن، الذين عجزوا عن سداد ديونهم، كما سيحل مشكلة الأشخاص الموقوفة خدماتهم، الذين لم يقتصر الضرر الناتج من إيقاف خدماتهم على أشخاصهم، بل تجاوز ذلك إلى تابعيهم».

وأضاف رئيس الجمعية: حق الدائن يثبت على مال المدين؛ وبالتالي يُنفّذ عليه أو يُقسّط عليه إن وُجد له مال أو دَخْل، أما حبس شخص المدين الذي لا مال له، ولا دخل، فلا فائدة للدائن منه، وهو مُضرٌّ على الدولة وعلى المدين وعلى ذويه.

وقال رئيس الجمعية: إن هذا القرار سيُسهم أيضًا في ترشيد قرارات الدائنين، ويحد من تسرعهم في التعامل بالديون دون التأكد من ملاءة الأشخاص الذين يتم التعامل معهم، أو دون طلب ضمانات تضمن لهم الحصول على حقوقهم قبل التعامل بالآجل.

وبيّن أن هناك كثيرًا من الأشخاص قضوا سنوات خلف القضبان في مطالبات مالية دون أن يستطيعوا سداد ديونهم، ودون أن يحصل الدائنون على حقوقهم. ولو أُطلق سراحهم لربما عملوا وتدبّروا أمورهم، وسددوا ما بذمتهم.

الجدير بالذكر أنه قد أنهى الشيخ الدكتور وليد الصمعاني وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء بمعالجة تنظيمية ما يسمى «إيقاف الخدمات الحكومية الإلكترونية» ليقتصر الأمر على منع «التعامل المالي» فقط طبقاً لنظام التنفيذ، كما أقر وضع ضوابط لمدة الحبس التنفيذي بعد طلب طالب التنفيذ وتقنينه استرعاء لسن المنفذ ضده ووضعه الأسري بعد تعديلات جديدة أقرت على اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ.

وشملت التعديلات إلغاء المادة (٥/٤٦) من اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ والتي تنص على أنه «يشمل منع الجهات الحكومية من التعامل مع المدين إيقاف خدماته الإلكترونية الحكومية»، كما أقر الدكتور وليد الصمعاني تعديل المادة (٢/٨٣) ليكون الحبس التنفيذي الوجوبي إذا كان مقدار الدين أو مجموع الديون مبلغ مليون ريال فأكثر بعد طلب من طالب التنفيذ وذلك بعد إصدار الدائرة الأوامر المنصوص عليها في الفقرات (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥) من المادة (٤٦) من النظام ومضت ٣ أشهر ولم يقم المدين بالوفاء أو يعثر له على أموال تكفي للوفاء ولم يتقدم بدعوى إعسار ولا يجوز الإفراج عنه إلا بموافقة طالب التنفيذ أو بموجب حكم خاضع للاستئناف.

وأقر وزير العدل إضافة مادة جديدة للائحة برقم (٣/٨٣) لتكون بالنص الآتي «مع مراعاة أحكام دعوى الإعسار المنصوص عليها في النظام إذا أصدرت الدائرة الأوامر المنصوص عليها في الفقرات (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥) من المادة (٤٦) من النظام ومضت ٦ أشهر ولم يقم المدين بالوفاء أو يعثر له على أموال تكفي للوفاء فيجوز إصدار الحكم بحبسه بناء على طلب من طالب التنفيذ على أن يتم استجوابه خلال ١٥ يوما من تاريخ حبسه وللدائرة الإفراج عنه في أي وقت بعد استجوابه إذا ظهرت دلائل على جديته في تسوية وضعه المالي».

وزارة العدل تمنع زواج الأقل من ١٨ سنة

والفاخري يؤكد أن القرار يحافظ على كيان الأسرة وحقوق الطفل

أكد المستشار القانوني و الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على أهمية إعلان وزارة العدل لقرارها الذي يمنع مأذوني الأنكحة من إجراء عقود الزواج لمن تقل أعمارهم عن ١٨ سنة سواءً كان ذكراً أم أنثى، وأن تكون عقود الزواج من قبل المحكمة المختصة، مؤكداً أن هذا القرار ينطوي على عدة اعتبارات شرعية وصحية واجتماعية، كما أنهُ يتوافق مع نظام حماية الطفل، وحماية الأسرة والحد من ارتفاع معدل الطلاق.

وقال الفاخري إن النظام عندما حدد العمر بهذا بالمضمون وضع حالة نظامية استثناها من العموم وبالتالي تم تقنينها لأنه لا بد أن يكون هناك اعتبارات معينة فيما يتعلق بإبرام هذه العقود لمن هم دون ١٨ سنة، ولهذا جاء تعميم الوزارة ليؤكد على جميع الأطراف المشرفة على هذه العقود وتوثيقها الاستناد إلى هذا النظام ولعل أهمهم مأذونوا الأنكحة.

وأضاف الفاخري أننا بهذا القرار الآن أصبحنا أمام أمر مُجرم في النظام لمن يخالفه تتم محاسبته من مأذوني الأنكحة إضافة إلى عقوبة ومساءلة أولياء الأمور وكل أب سعى لتزويج ابنه أو ابنته مخالفاً للنظام وبتحايل من خلال علاقته بمأذوني الأنكحة أو من خلال تزويج دون توثيق فإنهُ يحاسب وفق النظام، حتى الأم التي تلتزم الصمت أمام هذه الحالات بسبب الخوف ونحوه تتم مسألتها قانونياً، ومن هنا يجب على كل من يرصد من المحيطين من أقارب أو معارف أو حتى مؤسسات تعليمية إبلاغ وحدات الحماية في وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية والتي أعطاها نظام حماية الطفل صلاحية متابعة الالتزام بما جاء في النظام وبالتالي هي الجهة المعنية برصد المخالفات وبإحالة مثل هذه الحالات إلى جهات التحقيق وهنا نؤكد بأن الأمر اليوم ليس بتلك السهولة بل هو تجاوز واستغلال لحقوق الطفل وتعريضه لمضار صحية ونفسية ولهذا حرص المشرع بالمملكة وضع ضمانات تكفل للطفل حقوقه، وشدد الفاخري على أن البيئة النظامية بالمملكة وحرص المشرع على تلمس الأشياء الحقوقية وتضمينها بالأنظمة وحرصها أن تشمل هذه الحقوق جميع فئات المجتمع ذكوراً وإناثاً صغاراً وكباراً دليل على محافظة المشرع على حقوق الجميع، وتأكيد على ما نص عليه النظام الأساسي للحكم فيما يتعلق بالمادة ٢٦ التي جاء فيها أن الدولة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية وهذا إطار نظامي حقوقي يجعلنا جميعاً نفتخر بوجود البيئة النظامية التي لم تغفل حق أي فرد بالمجتمع، منوهاً بأنهُ يحق للجميع أن يحرص على اللجوء للجهات التنفيذية للمطالبة بحقه وعدم السكوت على أي ممارسات مخالفة للنظام فالحق يطبق والمذنب يحاسب والسكوت والخوف من البيئة المجتمعية القريبة من الأسر وخوف الأم أمر غير مبرر لمخالفة حقوق الطفل أو انتهاك حقه.

فريق من فرع الجمعية في العاصمة المقدسة في لقاء الرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي

بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان شارك فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة في اللقاء الذي نظمته الإدارة العامة للخدمات الاجتماعية بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام، والمسجد النبوي وذلك لتسليط الضوء على مدى أهمية المحافظة على حقوق الإنسان وللتعريف بحقوق المواطنين والعاملين من منظور شرعي، ونظامي، وذلك ضمن المبادرات التي تقوم بها الرئاسة العامة لرواد المسجد الحرام والمسجد النبوي (كيف نكون قدوة بلغة القرآن).

شارك في اللقاء عضو الجمعية سعادة أ . د . محمد بن مطر السهلي وقد تحدث خلال اللقاء عن المحاور التالية:

- حقوق الإنسان من منظور شرعي.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- النظام الأساسي في الحكم في المملكة العربية السعودية.
- نظام الإجراءات الجزائية.
- التعريف بالجمعية وأهدافها ورؤيتها واختصاصاتها، ودورها المجتمعي في تقديم الاستشارات القانونية و متابعة القضايا الفردية وقضايا الرأي العام.

ومثل فرع الجمعية المشرف على الفرع الأستاذ سليمان بن عواض الزايدي والمدير التنفيذي للفرع الأستاذ عبد الله بن إسماعيل الخضراوي، وكان في استقبال أعضاء الجمعية المدير العام للإدارة العامة للخدمات الاجتماعية الأستاذ إبراهيم بن حمود النجيدي، ووكيل إدارة الخدمات الاجتماعية الأستاذ محمد الخليفي، ومدراء العموم بالرئاسة العامة، وقد أقيم اللقاء في قاعة مكتبة الحرم المكي، وتم توزيع مطبوعات الجمعية المختلفة، والإجابة على جميع الأسئلة والاستفسارات المتعلقة بقضايا حقوق الإنسان وحقوق الموظفين، وكان تواجد فرع الجمعية في الملتقى بناء على تلقي دعوة بالمشاركة من الإدارة العامة للخدمات الاجتماعية بالرئاسة العامة لشؤون المسجد الحرام والمسجد النبوي.

فريق من فرع الجمعية بالجوف في ضيافة دار الرعاية

بمناسبة اليوم العالمي للمسنين قام فريق من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة الجوف مكون من : الدكتور طارش بن مسلم الشمري المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة الجوف، والأستاذ ظاهر بن بريد الفهيقي مدير الفرع، والأستاذ خليفة بن مفضي المسعر، و الأستاذ ثاني بطي العنزي عضوي اللجنة الإستشارية بالفرع، و الأستاذ علي مبخوت دوش منسق الفرع، بزيارة دار الرعاية بالجوف، وكان في استقبالهم كلاً من الأستاذ محمد بستان العنزي مدير الرعاية الاجتماعية بسكاكا، و الأستاذ عبد الله راشد الراشد مساعد المدير.

في بداية الزيارة تبادل الطرفان الحديث حول المواضيع المشتركة ذات العلاقة، ثم تجول الفريقان في أنحاء الدار و تم تدوين عدداً من الإيجابيات و التوصيات التي تم تضمينها في تقرير من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

الجدير ذكره هو أن العالم يحتفل في الأول من شهر أكتوبر من كل عام باليوم العالمي للمسنين؛ لتسليط الضوء على الإسهامات الكبيرة التي يقدمها كبار السن في المجتمع، ورفع مستوى الوعي بالمشكلات والتحديات التي يواجهونها في عالم اليوم، ويعمل كبار السن على تقديم إسهامات عدة للمجتمع عن طريق العمل التطوعي، ونقل الخبرات والمعرفة للأجيال الأخرى، من خلال خبراتهم التي اكتسبوها في الحياة، مع التأكيد على قدرتهم على مواصلة العطاء.

حمل اليوم العالمي للمسنين شعار «رحلة إلى المساواة بين الفئات» حيث تتوافق خطة ٢٠٣٠ توافقاً كاملاً مع أهداف التنمية المستدامة على أن التنمية لن تتحقق إلا إذا كان هناك شمول للجميع بكل الفئات العمرية. وتمكين المسنين في كل نواح التنمية بما في ذلك تعزيز مشاركاتهم الفاعلة في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هو السبيل لضمان شمولهم والحد من التفاوت.

ويتماشى الشعار مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، حيث ركز على السبل المتاحة للتعامل مع التفاوت القائم والوقاية من سلبياته مستقبلاً. ويُراد من الهدف العاشر الذي يتصل بالحد من غياب المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، ضمان تكافؤ الفرص وتقليل غياب المساواة في المخرجات، من خلال اتخاذ تدابير للقضاء على التمييز، ولتعزيز الإدماج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للجميع بغير النظر عن العمر، أو الجنس، أو الإعاقة، أو العرق، أو الأصل، أو الدين، أو الحالة الاجتماعية، أو غيرها من التوصيفات.

وتبرز التباينات في الشيخوخة غالباً تهميشاً متراكماً يمتاز بعوامل من مثل الموقع الجغرافي والنوع الاجتماعي والحالة الاجتماعية والاقتصادية والصحة والدخل وأمثالها، ويُتوقع بين عام ٢٠١٥ و ٢٠٣٠ أن يزيد عدد من تبلغ أعمارهم ٦٠ عاماً إلى ما يناهز مليار ونصف إنسان، وفي هذا المضمار، تجدر الإشارة إلى تفاعل اتجاهات الشيخوخة والتفاوت الاقتصادي عبر الأجيال، جنباً إلى جنب مع التغيرات السريعة في التركيبة السكانية والمجتمعية، بما يفاقم ظاهرة التفاوت بين المسنين، وهو ما يحد بالتالي من النمو الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وتهدف المنظمات الدولية من اهتمامها بالمسنين إلى:

- التنبيه إلى وجود تفاوت مع فئة المسنين، الذي يعد نتيجة لتراكمات من ممارسات التهميش على مدار العمر، مما يبرز المخاطر المتصلة بزيادة التفاوت بين الفئات العمرية.
- إذكاء الوعي بالحاجة الملحة إلى التعامل مع التفاوت القائم مع فئة المسنين ومنع ذلك التفاوت مستقبلاً.
- النظر في التغيرات الاجتماعية والهيكلية في إطار الساسيات المتعلقة بمعايش الأفراد، من مثل التعلم مدى الحياة، وصياغة سياسات عمالية مرنة ونشطة، وإيجاد نظم الحماية الاجتماعية ونظم الرعاية الصحية الشاملة.

بالشراكة مع إدارة التعليم بالقصيم
فرع الجمعية ينشر التوعية الحقوقية بين منسوبيه

شهد المدير العام للتعليم بمنطقة القصيم محمد بن سليمان الفريح، اللقاء التعريفي للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالقصيم، لنشر "التوعية الحقوقية" بحضور المشرف العام على الجمعية الدكتور صالح بن عبدالرحمن الشريدة، ومدير فرع الجمعية بالقصيم الدكتور إبراهيم الضبيب، ومساعد المدير العام للشؤون المدرسية عبدالرحمن الصمعاني، وقيادات الإدارة بالقطاعين والذي نظمته إدارة المتابعة بقاعة محمد الخضير بمقر الإدارة العامة ببريدة.

وتناول المشرف العام على الجمعية الدكتور صالح الشريدة، في البداية، التعريف بالجمعية ودورها وأهدافها واختصاصاتها، وما تقدمه من خدمات للمجتمع في مجالات حقوق الإنسان وأنظمتها المحلية والدولية.

وأشار مدير المتابعة في تعليم القصيم يوسف الضويان إلى أهمية التعاون القائم مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالقصيم، لنشر وتوعية منسوبي التعليم بالحقوق والواجبات في احترام الأنظمة والتشريعات بما يحقق الغاية في المساهمة في خدمة الوطن.

وفي ختام اللقاء وقع المدير العام محمد الفريح عقد شراكة مجتمعية بين الإدارة العامة للتعليم، وفرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالقصيم، لنشر الثقافة الحقوقية من خلال البرامج المقدمة لمنسوبي التعليم، والتي تضمنت ندوات طلابية وتدريب لمنسوبي التعليم في التوعية الحقوقية وتنفيذ ورش العمل المتخصصة، وكرم المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالقصيم، مشيدًا في ذات الوقت بالجهود المبذولة من قبل الجمعية في التوعية والتثقيف في المجال الحقوقي.

الفاو: تحويل النظم الغذائية لمشروعات يحقق الأمن الغذائي في دول العالم

قالت منظمة الأغذية والزراعة «الفاو»، إن بلدان الشرق الأدنى وشمال إفريقيا تواجه العديد من التحديات المشتركة في سعيها لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الزراعية الشاملة فيها، محذرة من وجود عوامل تؤدي إلى تفاقم الوضع ومن بينها النزاعات الأخيرة وعدم الاستقرار المدني في بعض بلدان المنطقة، فضلاً عن النمو السكاني السريع، وانخفاض النمو في الإنتاجية الزراعية، وندرة وهشاشة الموارد الطبيعية وتهديد تغيّر المناخ.

وأضافت «الفاو»، إنه استجابة لذلك، تم الشروع في تنظيم اجتماع إقليمي تشاوري فني في القاهرة مؤخراً يجمع كبار المسؤولين من بلدان في منطقة الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، والممثلين الدائمين لدى المنظمة، والشركاء لمعالجة التوجهات والتحديات الإقليمية الحالية والناشئة، وتم خلال الاجتماع تحليل ومناقشة التوجهات في مختلف مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية في المنطقة بهدف استخلاص الدروس، وأفضل الممارسات التي يمكن استخدامها لمواجهة التحديات المشتركة.

وأكد السيد عبد السلام ولد أحمد، مساعد المدير العام والممثل الإقليمي للشرق الأدنى وشمال إفريقيا في منظمة «الفاو» أن «المناقشات سترسم خارطة الطريق وإطار المداولات في المؤتمر الإقليمي المقبل»، كما يتوقع أن يراجع الاجتماع الموضوعات التي تندرج تحت الفكرة العامة للمؤتمر الإقليمي وهي «إجراء التحول في النظم الغذائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة».

وقال ولد أحمد: «إن النظم الغذائية والطرق التي ننتجت فيها الأغذية ونتاجر فيها ونعالجها ونستهلكها، تؤثر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لمجتمعاتنا». مؤكداً أن تحويلها إلى مسرّعات للتقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة أمر ضروري لتحقيق العديد من الأهداف الأساسية لخطة عمل عام ٢٠٣٠، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع، والتصدي للجوع وجميع أشكال سوء التغذية، وحماية واستعادة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية في العالم، ومواجهة تغير المناخ وبناء القدرة على التكيف معه.

المملكة تقدم اثنان مليون دولار للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي:

أعلن معالي وزير البيئة والمياه والزراعة السعودي رئيس الجمعية العامة للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي المهندس عبدالرحمن الفضلي عن تقديم المملكة اثنان مليون دولار أميركي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، للمساهمة في تعزيز عملها وتوفير الإمكانات لها، ودعا المهندس الفضلي، الدول الأعضاء لتبني إستراتيجية للأمن الغذائي لجميع الدول الأعضاء وقال المهندس الفضلي أن المملكة من موقع مسؤوليتها تولي التنمية الزراعية والبيئة والأمن الغذائي أهمية بالغة في جميع سياساتها، وانطلاقاً من إسهاماتها في الأمن الغذائي الوطني والإقليمي والدولي، من جانبه أكد معالي الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين، أن المنظمة تعمل على تنفيذ سياسة شاملة لتطوير السلع الزراعية والأمن الغذائي، وتحسين التعاون البيئي الإسلامي في قطاعات الأغذية والزراعة، معداً الأمن الغذائي إحدى الأولويات القصوى لمنظمة التعاون الإسلامي التي تتسم بأهمية خاصة بالنظر إلى أن اقتصادات غالبية الدول الأعضاء قائمة على الزراعة، إذ تمثل الزراعة حوالي ١٢ ٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء، ودعا معاليه المجلس التنفيذي والمدير العام للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي إلى إيلاء الأهمية للبرامج التي من شأنها التعامل مع الأولويات الملحة للدول الأعضاء في مجال تشجيع الأعمال التجارية الزراعية، وتطوير البنية التحتية، والبحث والتطوير والابتكار المشترك، مشيراً إلى أن الدول الأعضاء في المنظمة تشغل نحو ٢٩ ٪ من الأراضي الزراعية في العالم، وتوجد ٢٥ دولة

العمل من أجل القضاء على الجوع

منها بين أفضل ٢٠ دولة منتجة للسلع الزراعية الرئيسية في العالم، ويعيش أكثر من ٥٣ ٪ من مجموع سكان الدول الأعضاء في المنظمة بالمناطق الريفية ويعتمدون على الزراعة في معيشتهم وكسب رزقهم، مؤكداً أن هناك حاجة إلى مزيد من التنسيق والتشاور بين المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي لتجنب التكرار، والازدواجية، وغياب الاستخدام الفعال للموارد، ونوه بجهود حكومة جمهورية كازاخستان وقيادتها على التزامهم بتمويل الميزانية الإدارية للأمانة العامة للمنظمة الإسلامية للأمن لغذائي خلال السنوات الثلاث الأولى، وبإعلان المملكة العربية السعودية تبرعها بمبلغ اثنان مليون دولار أمريكي لدعم المنظمة، مبيناً أن صندوق التضامن الإسلامي للتنمية خصص مساهمات مالية لدعم تمويل الزراعة، والتنمية الريفية، والأمن الغذائي، والمشاريع المتعلقة بالتدريب المهني في عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ولفت الأمين العام إلى أن البنك الإسلامي للتنمية موّل ضمن مبادرة إعلان جدة للزراعة والأمن الغذائي البالغة مليار ونصف المليار دولار أمريكي ما مجموعه ٩١ مشروعاً في ٣٥ دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي، وجدد معاليه التأكيد على التزام الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي بمواصلة العمل الوثيق مع الوزراء في الجهود الدؤوبة التي تنتهجها دولهم لزيادة إنتاج الأغذية، وضمان الأمن الغذائي، وتحسين مستويات معيشة سكان الدول الأعضاء.

الفاو: السعودية ماضية في تحقيق الأمن الغذائي الشامل:

أكد ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» لدى السعودية الدكتور أبوبكر محمد أن المملكة ماضية في تحقيق الأمن الغذائي الشامل، وتولي اهتماماً كبيراً لتحقيق الأمن الغذائي انطلاقاً من رؤيتها الاستراتيجية لتوفير غذاء آمن ومغذ للجميع بطريقة مستقرة ومستدامة، وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة وفي مقدمتها القضاء على الجوع بحلول ٢٠٣٠.

وأوضح في بيان صدر مؤخراً بمناسبة يوم الأغذية العالمي أن وزارة البيئة والمياه والزراعة أعدت وأقرت في هذا الإطار «الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وخطتها التنفيذية» والتي تهدف إلى تحقيق نظام إنتاج غذائي محلي مستدام للسلع ذات الميز التفاضلية، وتحقيق تنوع واستقرار مصادر الغذاء الخارجية، وضمان الحصول على غذاء آمن ومغذ في المملكة وتشجيع العادات الغذائية الصحية والمتوازنة، وبناء قدرات الجاهزية لمواجهة المخاطر المتعلقة بالأمن الغذائي، وتطوير نموذج عمل مؤسسي على المستوى الوطني وضمان حوكمة واضحة ومسؤولة للأمن الغذائي.

وأشار أبوبكر إلى أن الوزارة أعدت في هذا الخصوص أيضاً الاستراتيجية الوطنية للزراعة التي تهدف لتطوير قطاع زراعي مستدام يسهم في تحقيق الأمن الغذائي والمائي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تعزيز أهداف الأمن الغذائي أثناء الظروف العادية وحالات الطوارئ، وحماية وتحسين استخدام واستدامة الموارد الطبيعية للمساهمة في تحقيق الأمن المائي والحفاظ على البيئة، والمساهمة في التنمية الريفية وتوفير ظروف العيش الكافية للعاملين في قطاع الزراعة، وتقوية الإنتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات والخدمات الزراعية ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، وتعزيز صحة وسلامة النبات والحيوان ضد الأمراض وعدوى الآفات وضمان سلامة المنتجات.

إستراتيجية مشتركة للأمن الغذائي بين السعودية والإمارات:

كشفت وزيرة الدولة بالإمارات مريم المهيري، أن مذكرة التفاهم التي وقعت مع السعودية في مجالات الأمن الغذائي تعكس عمق العلاقات التي تجمع بين البلدين الشقيقين في كل المجالات والتي تشهد تطوراً ملحوظاً، وتهدف إلى مواجهة كافة التحديات بالعديد من الحلول المبتكرة وتوفير مصادر مستدامة للغذاء، وفقاً لوكالة «وام».

وأضافت المهيري قائلة: «قضية الأمن الغذائي تشهد العديد من التحديات المشتركة، ويتمثل أبرزها في شح الموارد الطبيعية وقلة الأراضي الصالحة للزراعة وارتفاع معدلات هدر وفقد الغذاء، إضافة إلى تحديات جذب الاستثمارات الزراعية ومشاريع إنتاج وإدارة الغذاء».

وتابعت: «هناك توافق في الرؤى بين الدولتين حول الحلول التي نعمل على تطبيقها على أرض الواقع، حيث ستلعب مذكرة التفاهم دوراً حيوياً في اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق الرؤية المشتركة للأمن الغذائي والتي تتمثل في توفير غذاء آمن مغذ وبأسعار مناسبة للجميع وبكافة الظروف من خلال تبني نهج الابتكار والاستدامة».

وأضافت المهيري: «تشكل هذه الاتفاقية إطاراً شاملاً لحوكمة مبادرات الأمن الغذائي المشترك إذ يتم حالياً العمل على مختلف المبادرات، ومنها إعداد الأجندة التنفيذية للبحث والتطوير وأيضا وضع اللمسات الأخيرة على آلية تنفيذ الإستراتيجية المشتركة للأمن الغذائي».

وتهدف هذه المبادرة إلى توثيق العمل بين الدولتين في مجال الأمن الغذائي لضمان التغلب على التحديات الغذائية التي تواجه البلدين بصورة خاصة والمنطقة بصورة عامة، إذ سيتم من خلال التعاون المشترك العمل على توفير غذاء آمن ومستدام، وبأسعار مناسبة للجميع وفي الظروف كافة.

> **المملكة ماضية في تحقيق الأمن الغذائي الشامل، وتولي اهتماماً كبيراً لتحقيقه انطلاقاً من رؤيتها الاستراتيجية لتوفير غذاء آمن ومغذ للجميع بطريقة مستقرة ومستدامة، وتماشياً مع أهداف التنمية المستدامة وفي مقدمتها القضاء على الجوع بحلول ٢٠٣٠**

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة يقيم ندوة بعنوان (أسرة آمنة .. مجتمع مزدهر)

أقام فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة بمقره في مكة المكرمة مؤخراً ندوة بعنوان (أسرة آمنة .. مجتمع مزدهر) بمشاركة كل من: الدكتورة لطفية قمرة – أستاذ مشارك متقاعد، عضو الجمعية، الأستاذة نجوى الحربي – الأخصائية الاجتماعية بمستشفى الملك فيصل، عضو الجمعية، المدربة القانونية الأستاذة أفنان مصطفى- المستشارة النفسية و الأسرية، و الأستاذة مشاعر كلنتن.

و حضر الندوة ممثلات من الجهات الحكومية والجهات الأهلية.

افتتحت اللقاء الدكتورة لطفية قمرة و تحدثت عن «النظرة العامة لحقوق الإنسان» ثم انتقلت للحديث عن حماية الحقوق دينياً وثقافياً وإجتماعياً وعدم استغلالها في أمور خارجة عن طبيعتها.

ثم تحدثت الأستاذة نجوى الحربي عن أهمية اليوم العالمي لحماية المرأة و الطفل في المملكة العربية السعودية و تخلل الحديث مناقشة و أفكار طرحتها المشاركات تهدف لحماية المرأة والطفل من العنف، ثم تم عرض الفيديو الخاص بالتعريف بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأهدافها و رسالتها و إختصاصاتها.

بعد ذلك أوضحت المدربة القانونية أفنان مصطفى الحقوق والأنظمة المتبعة لحماية المرأة من العنف وحماية الطفل من الإيذاء و آلية اللجوء إلى القنوات المختصة بالعنف وكيفية التعامل مع المعَنف و إيقافه قانونياً.

ثم تحدثت المستشارة النفسية والأسرية الأستاذة مشاعر كلنتن عن الجانب النفسي للمعَنف والمعنِف والأسلوب الأمثل للحد من التطورات السلبية لنفسية المعنَفين والحماية من السلوكيات و ردود الفعل الخاطئة في المواقف الحرجة، و حماية الأسرة بشكل عام.

وفي ختام الندوة وزعت على الحاضرات مطبوعات و إصدارات الجمعية الحقوقية التوعوية.

وتعرف منظمة الصحة العالمية العنف بأنه إحدى المشكلات الصحية العمومية التي تحدث نتيجة لاستخدام القوة والعنف البدني عن قصد، سواء للتهديد أو للإيذاء الفعلي ضد النفس، أو ضد شخص آخر، أو ضد مجموعة أو مجتمع، وقد يؤدي العنف أو يحتمل أن يؤدي إلى، الإصابة، أو الوفاة، أو الضرر النفسي، أو سوء النمو، أو الحرمان. وقد أصبح العنف واحداً من المشاكل الصحية الرئيسية في وقتنا الحالي. ولا يوجد بلد أو مجتمع لم يتأثر بالعنف، ولا يستثنى من ذلك إقليم شرق المتوسط، ونظراً لانتشار العنف الواسع النطاق، فقد يراه البعض جزءاً حتمياً من أحوال البشر، ويعتبره حقيقة من حقائق الحياة علينا أن نتعامل معه، عوضاً عن منعه، وفضلاً عن ذلك، ينظر عادة إلى منع العنف كقضية تعالج في الأساس قانونياً أو نظامياً، ولا دخل للمهنيين الصحيين بها. ولا ينظر إلى دورهم أبعد من تعاملهم الصحي المباشر، ولاسيما مع العواقب الصحية البدنية. لكن هذا المفهوم أخذ يتغير بسرعة، مدفوعاً بالنجاح الذي حققته الأساليب الصحية العمومية للتصدي للمشاكل الصحية المتعلقة بالبيئة والسلوك، مثل أمراض القلب، والتدخين، والإيدز والعدوى بفيروسه.

يعود جزء كبير من التكاليف الناجمة عن العنف إلى تأثر صحة الفرد والعبء الملقى على المؤسسات الصحية، وهذا يجعل القطاع الصحي مهتماً بتوقي العنف ويعطيه دوراً رئيسياً عليه أن يضطلع به، ومن الواضح أن العنف مشكلة متعددة الجوانب ولها جذور بيولوجية، وسيكولوجية، واجتماعية، وبيئية. ولا يوجد حل وحيد وبسيط لهذه المشكلة؛ وعوضاً عن ذلك، يتعين التصدي للعنف على مستويات متعددة وفي قطاعات متعددة من المجتمع في آن واحد.

فريق من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يشارك في ندوة توعوية بمرض التوحد

شارك فريق من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية ضم كلاً من مدير الفرع الأستاذ جمعة الدوسري، و سكرتير الفرع الأستاذ عبد الله آل رمضان، و الباحثة القانونية الأستاذة فاطمة الخرداوي، و الإدارية الأستاذة سارة الزامل، في ندوة « التربية الجنسية – الحماية من التحرش الجنسي» والتي نظمتها جمعية أسر التوحد الخيرية بالمنطقة الشرقية بمقر غرفة الشرقية بالدمام تحت رعاية سعادة وكيل إمارة المنطقة الشرقية الدكتور خالد بن محمد البتال وبحضور مدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الأستاذ عبدالرحمن بن فهد المقبل.

فيما كان من المتحدثون كلاً من: الدكتور صالح الشمراني (مستشار نفسي وأسري - ويعمل بإدارة التعليم - تربية خاصة)، الدكتور عادل الشرطاوي، (رئيس قسم التربية الخاصة في الجامعة العربية المفتوحة)، الأستاذ خالد الروقي (متخصص في التوحد والاضطرابات السلوكية)، الأستاذ/ خالد الراكان (عضو الجنة المحامين في الغرفة التجارية).

وقد حاور المشاركين في الندوة الأستاذ فلاح الهاجري، (صحفي وإعلامي –ناشط في قضايا وحقوق ذوي الإعاقة).

وجاءت مشاركة الجمعية من خلال ركن توعوي تثقيفي تم توزيع من خلاله العديد من اصدارات الجمعية و مطبوعاتها الحقوقية و التوعوية، كما تم التعريف بالجمعية و دورها و رسالتها و آلية تعاملها مع القضايا وتواصلها مع الجهات ذات العلاقة من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها.

كما أكد استشاريون ومختصون بالتربية الخاصة على أهمية وجود برامج تخصصية وتوعوية تُعنى بحماية التوحديين وغيرهم من ذوي الإعاقة من الإساءات السلوكية سواء كانت عنفاً أو تحرشاً، حيث أشاروا إلى عدم وجود مناهج ومقررات جامعية تغطي التربية الجنسية رغم أهميتها للطفل والأهل والأخصائيين.

وقد تناولت الندوة العديد من المحاور جاء من أهمها : التعرف على مفهوم التوحد والإشكاليات التي تواجه الأسر عند إكتشاف طفل توحدي بالأسرة، ومدى أهمية الإرشاد الأسري والنفسي لتهيئة الأبوين بكيفية التعامل مع الجوانب النمائية في مرحلة البلوغ والمراهقة للطفل التوحدي، وكذلك تدريبهم على المفاهيم والأساليب المناسبة للتعرف على أعراض التحرش الجنسي وكيفية التصرف والتعامل في تلك الحالات، كما تمت الإشارة إلى كيفية إعادة تأهيل الطفل التوحدي والأسرة بالإضافة إلى الجوانب القانونية في الإجراءات والعقوبات.

من جانبه أكد الدكتور عادل السرطاوي على أهمية وجود برامج توعوية تخص التربية الجنسية لعدم احتواء المناهج الجامعية على مقررات تغطي هذا الجانب المهم للطفل والأهل والاخصائيين، وأشار الدكتور السرطاوي على أهمية تدريب الأهل على أساليب الوقاية من التحرش الجنسي وكيفية تدريب الطفل عليها، وأضاف هناك كثير من المشاكل تواجه التوحديين التي تشير التقديرات إلى وجود حوالي ٩٠٠٠ توحدي في المنطقة الشرقية بينما في المملكة ما يقارب ١٢٠ الف، ومن أهم تلك المشاكل نقص الأخصائيين في هذا المجال وكذلك نقص التوعية في المجتمع ودور الإعلام في التركيز على قضايا التوحد ومنها التربية الجنسية والتحرش الجنسي.

كما أوضح الدكتور صالح الشمراني أن أهمية عنوان الندوة تكمن بعلاقته بالجوانب الأربعة الأساسية التالية (الشرعية – التربوية النفسية – الاجتماعية – الصحية) والتي ترتبط بمراحل النمو للطفل التوحدي.

وأضاف هناك علامات قد تظهر على أن الطفل التوحدي تعرض للتحرش الجنسي ومنها علامات جسدية ونفسية وتحصيلية، وأشار الدكتور الشمراني لدور المرشد النفسي في إعادة تأهيل الأسرة عند تعرض طفلها للتحرش الجنسي حيث يساهم في محاولة إعادة التوازن النفسي للأسرة من خلال الجلسات الإرشادية والنفسية، ووضع خطة طويلة المدى لتأهيل الأسرة والطفل للاندماج في المجتمع .

من جانبها قالت مديرة ومشرفة جمعية أسرة التوحد بالمنطقة الشرقية جاوده الخاروف: في يوم التوحد العالمي نشكر كل من ساهم بإنجاح هذه الندوة التي كان هدفها النهوض بمستوى أسر التوحد عن طريق توعيتهم وتوفير العلاج المناسب.

تحدث مدير مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية – الدكتور حمد الهمامي، حول سياسات لبنان التعليمية في ما يخص دمج اللاجئين والنازحين في النظام التعليمي. وقال: «إن دمج الأطفال اللاجئين والنازحين في النظم التربوية هو أمر ضروري لتحقيق الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة، وهو شرط أساسي لتحسين الوضع المعيشي لهذه الفئات الإجتماعية»، معتبراً أن «تأمين التعليم الجيد والمنصف للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة، لا يمكن إنجازه دون الإستجابة لحاجات الفئات الإجتماعية المهمشة خصوصا في أوقات الأزمات».

تقرير دولي يؤكد على ضرورة تعليم النازحين واللاجئين لتحقيق التنمية

أصدرت منظمة اليونسكو تقريراً عالمياً لمراقبة التعليم لعام ٢٠١٩، تحت عنوان «الهجرة والنزوح والتعليم» سلطت فيه الضوء على إنجازات البلدان وأوجه قصورها في ضمان حق الأطفال المهاجرين واللاجئين في الاستفادة من التعليم الجيد، وهو حق يخدم مصالح كل من المتعلمين والمجتمعات التي يعيشون فيها.

حيث رعى وزير التربية والتعليم العالي في حكومة تصريف الأعمال اللبنانية مروان حمادة ممثلاً بالمدير العام للتربية فادي يرق، حفل إطلاق اقليمي عربي للتقرير العالمي لرصد التعليم ٢٠١٩، حول «الهجرة والنزوح والتعليم»، الذي أقامه مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، ووزارة التربية والتعليم العالي، في قاعة المحاضرات في الوزارة.

يقوم التقرير العالمي لرصد التعليم الصادر بعنوان «بناء الجسور لا الجدران»، بتحليل السياسات المعتمدة تجاه اللاجئين والمهاجرين في سائر أنحاء العالم، ويعرض التقرير الذي أطلقته منظمة اليونسكو عالمياً مؤخراً، الأدلة التي تبين حجم وخصائص أنواع الهجرة المختلفة والنزوح وتأثيرها على أنظمة التعليم عاكسة صوت وتجارب المهجرين والمجتمعات المضيفة، ويشيد «ببعض بلدان غرب آسيا مثل لبنان للسياسات التعليمية الشاملة التي انتهجتها تجاه اللاجئين السوريين، خاصة وأن تلك البلدان تستضيف نحو ثلث اللاجئين في العالم».

وأشار التقرير إلى حق هؤلاء الأطفال في الحصول على تعليم جيد، حتى وإن تم الاعتراف به بشكل متزايد على الورق، ويتم تحديه يومياً في الفصول الدراسية وفي ساحات المدارس، فيما يتم حرمانه من بعض الحكومات بشكل مباشر، وقال إنه وبعد مرور عامين منذ إعلان نيويورك التاريخي للاجئين والمهاجرين عام ٢٠١٦، غاب اللاجئون ١,٥ مليار يوم من التعليم.

ومع ذلك يشير التقرير، إلى أن هناك تقدماً في إدراج اللاجئين في نظم التعليم الوطنية، كما هو واضح في ٨ من البلدان الـ ١٠ المضيفة للاجئين.

وذكر أن قائمة البلدان الأبطال تشمل بلاداً منخفضة الدخل مثل تشاد وإثيوبيا وأوغندا، فيما تعتبر كندا وإيرلندا من بين القادة العالميين في تنفيذ سياسات التعليم الشامل للمهاجرين.

وذكر التقرير أن نصف الأشخاص النازحين قسراً في العالم هم دون سن ١٨ عاماً، ومع ذلك، فإن العديد من البلدان تستثنيهم من أنظمة التعليم الوطنية، إذ يتم منح الأطفال الذين يلتمسون اللجوء في الاحتجاز في دول مثل أستراليا والمجر وإندونيسيا وماليزيا والمكسيك فرصاً محدودة للحصول على التعليم إن وجد.

وحسب التقرير ، لا يستطيع لاجئو الروهينجا في بنغلاديش، واللاجئون البوروندیون في تنزانيا، ولاجئو كارين في تايلند، والعديد من اللاجئين الأفغان في باكستان، الحصول إلا على التعليم في مدارس منفصلة، غير رسمية، مجتمعية أو خاصة، وبعضها غير معتمد، أما بعض هذه البلدان المضيفة، فلا تزود المتعلمين اللاجئين بالدراسة اللغوية التي يحتاجون إليها لتحقيق الاندماج الاجتماعي والحصول على فرص عمل جيدة.

وأوضح التقرير إن جهود الإدراج قد لا تصل إلى شيء في غياب عدد كاف من المعلمين المدربين، ففي لبنان، تلقى ٥٥٪ فقط من المعلمين والموظفين تدريبات متخصصة لتلبية احتياجات النازحين خلال السنتين الماضيتين لتوفير تعليم جيد لجميع اللاجئين، وستحتاج ألمانيا إلى ٤٢ ألف معلم جديد وتركيا إلى ٨٠ ألفاً فيما ستحتاج أوغندا إلى ٧ آلاف. وأوضح التقرير أن البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط تستضيف ٨٩٪ من اللاجئين ولكنها تفتقر إلى الأموال اللازمة للتعامل معها، مشيراً إلى أن المانحين يحتاجون إلى مضاعفة إنفاقهم على تعليم اللاجئين إلى ثلاثة أضعاف وضمان دعم طويل الأجل.

وأشار التقرير إلى أن حصة الطلاب من ذوي الأصول المهاجرة في البلدان ذات الدخل المرتفع ازدادت من ١٥٪ إلى ١٨٪ بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٧. ويبلغ عددهم الآن ٣٦ مليوناً، أي ما يعادل مجموع السكان في سن الدراسة في أوروبا. وبالمعدلات الحالية، بحسب اليونسكو ، فقد ترتفع إلى ٢٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

لكن التقرير يؤكد أن الأطفال المهاجرين لا يمنحون فرصة عادلة للنجاح، مشيراً إلى أنه في عام ٢٠١٧، في الاتحاد الأوروبي، فإن ضعف عدد الشباب الذين ولدوا في الخارج تركوا الدراسة في سن مبكرة مقارنة بنظرائهم من سكان البلاد الأصليين، أما الطلاب من الجيل الأول من المهاجرين في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فهم أقل احتمالا بنسبة ٣٢٪ من نظرائهم من السكان الأصليين في تحقيق المهارات الأساسية في القراءة والرياضيات والعلوم في عام ٢٠١٥.

وذكر التقرير أن كندا التي تحتضن أكبر نسبة من المهاجرين بين البلدان الصناعية السبع الأكثر ثراء، تتأكد من أن الأطفال يتعلمون عن الهجرة ابتداء من الصف الثاني، وقد كرست تعدد الثقافات في دستورها. فيما نجحت أيرلندا، التي تتمتع بأعلى نسبة من المهاجرين من الجيل الأول في الاتحاد الأوروبي، في تمويل استراتيجية التعليم بين الثقافات في خضم أزمة مالية عميقة.

وتوصل التقرير العالمي لمراقبة التعليم لعام ٢٠١٩ إلى عدة توصيات أبرزها حماية الحق في التعليم للمهاجرين والنازحين، وتضمين المهاجرين والنازحين في نظام التعليم الوطني، إضافة إلى فهم وتخطيط تلبية الاحتياجات التعليمية للمهاجرين والنازحين، وتمثيل الهجرة والتاريخ النزوح في التعليم بدقة لتحدي التحيز. وشملت التوصيات إعداد معلمي المهاجرين واللاجئين لمعالجة التنوع والمشقة، وتسخير إمكانيات المهاجرين والنازحين ودعم احتياجات التعليم للمهاجرين والنازحين في المساعدات الإنسانية والتنموية.

في الوقت نفسه ، أكد تقرير موجز عن الهدف الـ ٤ للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨ والصادر عن معهد اليونسكو للإحصاء ، أهمية دور البيانات في تحسين عملية التعلم والنهوض بها، وذلك في إطار اجتماع الوزراء وواضعي السياسات المعني بالتعليم الجيد للجميع ، ومسألة انعدام المساواة في التعليم.

وأشار تقرير معهد اليونسكو للإحصاء إلى أنه لا يمكن التغلب على هذه المشكلة دون اتباع آلية صارمة لرصد مدى اكتساب الأطفال والمراهقين والكبار للمهارات التي يحتاجونها، وهو ما توصي به بيانات صادرة عن معهد اليونسكو للإحصاء نظراً إلى أن ٦ أطفال ومراهقين من بين كل ١٠ في العالم لا يزالون غير قادرين على قراءة جملة بسيطة أو القيام بحسابات رياضية أساسية.

وقد أشارت «سيلفيا مونتويا» مديرة معهد اليونسكو للإحصاء في هذا السياق ، إلى أن مسألة انعدام المساواة تندرج في عداد الأسباب الرئيسية لأزمة التعلم العالمية والتي تعرقل مستقبل ٦١٧ مليون طفل ومراهق. ولا يقتصر رصد أوجه التفاوت في مجال التعليم على المستوى الفردي فحسب، بل أيضاً على مستوى البلدان والمجتمعات التي تواجه فيها المجتمعات بمجملها صعوبات عدة بسبب ضعف التعليم والثغرات المتعلقة بالمهارات.

وقالت إن الموجز يوضح بجلاء حجم المهام التي نواجهها، فإن ثلث الأطفال والمراهقين الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة الكتابة والقراءة والحساب غير ملتحقين بالمدارس وهناك حاجة ماسة لحصولهم على حقهم في التعليم، ولكن ثلثي هؤلاء الأطفال ملتحقين حالياً بالمدارس.

ويستعرض الموجز البيانات القابلة للمقارنة على الصعيد الدولي واللازمة للحد من أوجه التفاوت وضمان التعلم مدى الحياة وذلك استناداً للغايات المرجوة من الهدف ٤ للتنمية المستدامة، ويشمل الموجز أيضاً جملة واسعة من المبادرات المعنية بتقييم التعليم ابتداء من مرحلة الطفولة المبكرة وانتهاء ببرامج محو الأمية للكبار، ويقدم استناداً إلى ذلك سلسلة من الأدوات الكفيلة بمساعدة البلدان على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن أنواع التقييم التي تكفل تلبية احتياجاتها الخاصة، بالإضافة إلى إرشادات بشأن المشاركة في آليات التقييم وبناء القدرات البشرية الأساسية لتحسين نتائج التعلّم من خلال استخدام البيانات استخداماً فعالاً.

ويدعو هذا الموجز، الذي يقدم مسوغات قوية لضرورة الاستثمار في آليات التقييم، إلى تغيير وجهات النظر بشأن التكلفة المتوقع من الحكومات والجهات المانحة تحملها لتوفير آليات لتقييم عملية التعلم. فإن المشاركة في إحدى آليات تقييم التعلم قد تكلف كل بلد نحو ٥٠٠ ألف دولار أمريكي كل ٤ سنوات، ويبدو هذا المبلغ كبيراً بالنسبة للاقتصادات الصغيرة، ولكن تكاد هذه النفقات لا تذكر إذا قورنت بالتكاليف الإجمالية المخصصة لتوفير التعليم، أو بالعواقب الاقتصادية الأكبر الناتجة عن عدم مواءمة المضامين التعليمية.

وتفيد تقديرات معهد اليونسكو للإحصاء بأن البيانات الموثوقة بشأن التعلم تمكن من تقييم فعالية المناهج المتبعة أو إذا ما كانت هناك حاجة لإجراء بعض الإصلاحات لتحسين معدل الإنفاق على التعليم بمعدل ٥٪، الأمر الذي يتطلب توفير ما يعادل ٣٠ مليون دولار أمريكي سنوياً في كل بلد، وهو مبلغ كفيل بتوفير تكاليف التقييم مئات المرات.

المجتمع الدولي يجدد التزامه تجاه بلدان العالم الأشد فقراً بتقديم 82 مليار دولار

قال تقرير للبنك الدولي لعام ٢٠١٩ أن نصف فقراء العالم يعيشون في ٥ دول فقط، مؤكداً أن تلك البلدان أصبحت تتمتع بقدرة أكبر على الحصول على خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي، وتراجع معدلات الفقر ووفيات الأطفال، وأضاف: «في عام ٢٠١٥، كان نصف الفقراء يعيشون فقراً مدقعاً في العالم»، مشيراً إلى أن عددهم ٧٣٦ مليون نسمة يعيشون في ٥ بلدان فقط.

وبحسب التقرير، فإن هذه الدول هي الهند، ونيجيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا، وبنغلاديش، وذلك وفقاً لأحدث بيانات شاملة متاحة للبنك الدولي.

أعلن تحالف عالمي من شركاء التنمية مؤخراً التزامه بالحفاظ على زخم الجهود الرامية لمحاربة الفقر المدقع وذلك بتقديم مبلغ ٨٢ مليار دولار للمؤسسة الدولية للتنمية (IDA)، وهي صندوق البنك الدولي لمساعدة البلدان الأشد فقراً في العالم، ومن شأن هذا التمويل، الذي يشتمل على تقديم اكثر من ٥٣ مليار

© صفحة تهتم بنشر أهم المشاريع الدولية للعديد من المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

دولار لأفريقيا، أن يساعد البلدان على الاستثمار في تلبية احتياجات شعوبها، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتقوية قدرتها على الصمود في وجه الصدمات المناخية والكوارث الطبيعية.

وفي هذا الصدد قال رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس: إن الالتزام الذي قطعه شركاؤنا اليوم يمثل بادرة قوية تدل على دعمهم للمهمة الملحة بالقضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في البلدان الأشد فقراً والأكثر ضعفاً. ونحن ممتنون لاستمرار ثقتهم في المؤسسة الدولية للتنمية وفي قدرتها على تحقيق نتائج إنمائية طيبة لصالح أشد الناس احتياجاً».

تجدر الإشارة إلى أن نحو ثلثي فقراء العالم – أو حوالي ٥٠٠ مليون نسمة – يعيشون الآن في بلدان تدعمها المؤسسة الدولية للتنمية. وسيتيح هذا التمويل للمؤسسة تعزيز دعمها لجهود خلق الوظائف، والتحول الاقتصادي، ونظم الحوكمة الرشيدة، وبناء مؤسسات خاضعة للمساءلة، كما سيساعد البلدان على التصدي للتحديات التي تفرضها التغيرات المناخية، وعدم المساواة بين الجنسين، وأوضاع الهشاشة والصراع والعنف، بما في ذلك في مناطق الساحل وبحيرة تشاد والقرن الأفريقي.

وستجدد المؤسسة دعمها لتسهيل النمو والتكامل الإقليمي ويشمل ذلك الاستثمارات في مرافق البنية التحتية الجديدة، وستواصل نافذة القطاع الخاص التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية تمكين مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار لتعبئة استثمارات القطاع الخاص في البيئات بالغة الصعوبة، وهو مكون حيوي لتوفير الموارد التمويلية اللازمة في البلدان النامية.

يُشار هنا إلى أنه يجري تجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية كل ثلاث سنوات؛ وستغطي العملية التاسعة عشرة هذه لتجديد موارد المؤسسة الفترة من ١ يوليو/تموز ٢٠٢٠ حتى ٣٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٣، وسيساند التمويل الجديد المشروعات التي تحقق نتائج تحدث تغييراً في حياة الأشخاص، ومنها:

– توفير خدمات الرعاية الصحية والتغذية والسكان الأساسية لما يصل إلى ٣٧٠ مليون شخص؛

– الإشراف على ولادات آمنة لما يصل إلى ٨٠ مليون امرأة من خلال توفير عمال صحيين مهرة؛

– تعزيز الوصول إلى خدمات الإنترنت ذات النطاق العريض لما بين ٥٠ مليون إلى ٦٠ مليون شخص؛

– تطعيم ما يصل إلى ١٤٠ مليون طفل؛

– تحسين نظم الإدارة الرشيدة والحوكمة فيما يصل إلى ٦٠ بلداً من خلال تحسين القدرات الإحصائية؛ إضافة عشرة جيجاوات من طاقة توليد الكهرباء من مصادر متجددة.

ولتشجيع زيادة الإنصاف والنمو الاقتصادي، ستتصدى المؤسسة الدولية للتنمية كذلك لمجموعة أوسع نطاقاً من تحديات التنمية، مثل تعزيز الشفافية واستمرارية القدرة على تحمل الديون؛ وتسخير تكنولوجيا الدفع الرقمي التحويلية وتطويعها لتلائم احتياجات البلدان؛ وتشجيع إندماج الأشخاص الذين يعانون من إعاقات؛ وتدعيم سيادة القانون؛ والاستثمار في رأس المال البشري من خلال إتاحة الفرص للأفراد– بما في ذلك المعاقون؛ وتعزيز الجهود الرامية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة.

وبجانب هذه المجالات ذات الأولوية، ستشحذ المؤسسة تركيزها على الاستعداد لمواجهة الأزمات، وبناء القدرة على الصمود، ومساندة البلدان في خططها وإجراءاتها القومية ذات الصلة بالمناخ.

وقد حظيت هذه العملية الناجحة لتجديد موارد المؤسسة بدعم من خلال المساهمات التي قدمها أكثر من ٥٢ حكومة؛ ومن المتوقع أن يقدم مزيد من البلدان تعهدات في الأمد القريب. وتشمل مصادر التمويل الأخرى للمؤسسة كلا من: مدفوعات سداد القروض المستحقة للمؤسسة، والمساهمات التي تقدمها مجموعة البنك الدولي، والتمويل الذي يتم تدبيره من أسواق رأس المال، ويُمكّن هذا النموذج المالي الفريد المؤسسة من تحقيق أثر إنمائي أكبر من أي مؤسسة أخرى.

فالمؤسسة الدولية للتنمية هي إحدى أكبر مصادر التمويل لمحاربة الفقر المدقع في أشد بلدان العالم فقراً. وتقدم المؤسسة قروضاً بسعر فائدة منخفض أو صفري ومنحاً للبلدان لصالح المشروعات والبرامج التي تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي، وبناء القدرة على الصمود والتكيف، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء في شتى أرجاء العالم. ومنذ عام ١٩٦٠، قدمت المؤسسة استثمارات تزيد على ٣٩١ مليار دولار في ١١٣ بلداً، وباعتبارها إحدى المؤسسات الأعضاء بمجموعة البنك الدولي، فإن المؤسسة تدمج الخبرة العالمية مع التركيز الحصري على الحد من الفقر وتعزيز الرخاء في أشدّ بلدان العالم فقرا. وهناك ٧٤ بلداً، بما في ذلك البلدان منخفضة الدخل والدول الصغيرة والاقتصادات الجزرية، مؤهلا للاستفادة من حزمة إعادة التجديد هذه.

في ١٠ سنوات .. عدد الفقراء في العالم ينخفض إلى النصف والطبقة الوسطى تتوسع:

وجدت إحصاءات أن هذا العقد كان الأفضل على الإطلاق لمن يعيشون تحت وطأة العوز والحاجة للعالم، إذ انخفضت معدلات الفقر عالمياً إلى النصف، من ١٥,٧ ٪ عام ٢٠١٠ إلى ٧,٧ ٪ حالياً، مع القضاء عليها نهائياً في الصين.

ليس هذا فقط ما يلفت النظر في هذه الأرقام، ففي عام ٢٠١٨، وفقًا لتحليل لمؤسسة بروكينغز **Brookings**، تبين أن أكثر من نصف العالم (نحو ٣,٨ مليار نسمة) أصبح اليوم ينتمي للطبقة الوسطى أو الأعلى لأول مرة في التاريخ.

الفقراء أقل .. الطبقة الوسطى أكبر

في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٨ تساوى تقريباً عدد الفقراء بعدد أولئك الذين ينتمون للطبقة الوسطى، وتخلت الطبقة الفقيرة عن كونها الأغلبية في العالم للمرة الأولى.

هذه النتائج خلصت إليها بروكينغز عبر تصنيف الأسر بناء على قدرتها الشرائية، فتلك التي تنفق أقل من ١,٩٠ دولار للشخص في اليوم تعتبر فقيرة، وتلك التي تنفق ما بين ١١ إلى ١١٠ دولارات يوميًا لكل شخص تنتمي للطبقة الوسطى.

كما تم تحديد مجموعتين أخريين هما الطبقة الهشة، وتتألف من أولئك الذين هم بين الطبقة الفقيرة والطبقة الوسطى، وطبقة الأغنياء في الجزء الأعلى من الهرم.

بحلول عام 2030 سيهدد خطر الفقر أكثر من 167 مليون طفل ما لم يتخذ العالم خطوات لتحسين فرص الوصول لخدمات الصحة والتعليم

في اليوم الدولي للمسنّين: الأمم المتحدة تدعو للمساواة بين جميع الفئات العمرية

يحتفل العالم في الأول من تشرين أول/أكتوبر من كل عام باليوم الدولي للمسنّين، وقد حددّت الأمم المتحدة موضوعه ليكون «رحلة إلى المساواة بين الفئات العمرية» وذلك للتأكيد على أهمية أن تشمل التنمية الجميع بصرف النظر عن الفئة العمرية التي ينتمي المرء لها وخاصّة المسنّين.

ويهدف هذا اليوم إلى ضرورة التنبيه إلى وجود تفاوت مع فئة المسنين، الذي يعد نتيجة لتراكمات من ممارسات التهميش على مدار العمر، والنظر في التغيرات الاجتماعية والهيكلية في إطار السياسات المتعلقة بمعايش من مثل الحياة، الأفراد، سياسات ونشطة، التعلم مدى الحماية وصياغة ونظم عمالية مرنة الشاملة؛ وإيجاد نظم الاجتماعية الرعاية الصحية النظر في أفضل الممارسات، والاستفادة من الدروس والتقدم المحرز في سبيل القضاء على التفاوتات القائمة مع فئة المسنين، وتغيير النظرة السلبية والتنميط السلبي لمفهوم «الشيخوخة».

وبحسب منظمة الصحة العالمية، فإن عدد من هم فوق ٦٠ عاماً يتجاوز ٧٠٠ مليون شخص في العالم، ومن المتوقع أن يزداد هذا العدد إلى بليوني نسمة مع حلول عام ٢٠٥٠ وهو ما يدعو إلى الحاجة الملحة إلى وضع السياسات والبرامج التي تتناسب مع هذه الزيادة في عدد المسنّين.

خطة ٢٠٣٠ للتنمية:

تتوافق خطة ٢٠٣٠ توافقاً كاملاً مع أهداف التنمية المستدامة، على أن التنمية لن تتحقق سوى بإدماج جميع فئات المجتمع العمرية وتمكين المسنّين والمشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والحد من التفاوت بينهم وبين الفئات العمرية الأخرى، ويتماشى موضوع الاحتفالية مع الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة، والذي يركز على السبل المتاحة للتعامل مع هذا التفاوت ويدعو إلى ضمان تكافؤ الفرص من خلال اتخاذ التدابير للقضاء على التمييز وتعزيز الإدماج السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي للجميع بصرف النظر عن العمر أو الجنس أو الإعاقة أو العرق أو الأصل أو الدين أو الحالة الاجتماعية، وغيرها من التوصيفات.

وتؤكد روزا كورنفيلد-مات، خبيرة الأمم المتحدة في التمتع بحق الإنسان للمسنّين، في بيان صدر بهذه المناسبة أنه «يجب الوقوف مع حقوق المسنّين، فعلى العكس من اللاجئين والمرأة والطفل وذوي الإعاقة وغيرهم، فإن المسنّين لا يتمتعون بالحماية عبر أي من أدوات حقوق الإنسان، وهو ما يفسّر عدم وجود تمثيل للتحديات الفريدة التي تواجههم.»

ويُعدّ المسنّون الفئة المستضعفة في العالم، رغم أنهم حماة التراث ويضطلعون بدور ريادي ويقفون في صف القيادة ولكنّهم يواجهون ضروبا من التمييز ويعانون من الفقر أو يقيدهم العوق.

المسنّون في العالم العربي:

أما في العالم العربي ووفق صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن نسبة من تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً في المنطقة العربية تبلغ ٦,٦٪ ومن المتوقع أن تصل إلى ٩,٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠ ويُعدّ التعامل مع هذه التغيّرات من أهمّ التحديات التي تواجه الدول العربية «بسبب نقص الأبحاث والدراسات حول فئة كبار السن واحتياجاتهم وديناميكية واندماجهم السياسات تلبيتها كفئة مهمة في والبرامج».

وفي هذا اليوم، أكد صندوق الأمم المتحدة للسكان في المنطقة العربية أنه «عمل على تطوير استراتيجية إقليمية لكبار السن في المنطقة العربية بالتعاون مع الجامعة العربية، ويجري الإعداد على إنجاز الإطار العملياتي لتنفيذ الاستراتيجية تحت إطار القطاع الاجتماعي في الجامعة».

كما أن الأمم المتحدة تؤكد على أهمية التنبيه إلى القضاء على النظرة النمطية والسلبية المرتبطة بمفهوم «الشيخوخة» والنظر في أفضل الممارسات كي نبدأ «رحلة المساواة بين الفئات العمرية» لرفع الوعي إزاء التعامل مع التفاوت القائم، والاستقاء من الدروس وإبراز المخاطر المتصلة بالتمييز بسبب العمر، وتمكين المسنّين في جميع جوانب التنمية، وإيجاد النُظم الاجتماعية والصحية لحماية المسنّين.

اعرف أكثر عن منظمة الإغاثة الإسلامية

الإغاثة الإسلامية منظمة دولية غير حكومية عملت على مدار ثلاثين عامًا في أكثر من ٤٠ دولة حول العالم. تسعى لمحاربة الفقر والجهل والمرض وعدم المساواة في عالم يعاني فيه نحو ثلاثة مليار شخص.

تعمل المنظمة في مجال الإغاثة العاجلة والطوارئ وتنمية الشعوب الفقيرة، تأسست بمدينة برمنجهام في بريطانيا عام ١٩٨٤ استجابة للمجاعات التي اجتاحت بعض دول إفريقيا في ذلك الوقت، ثم تنامى عملها وتواصل لتقديم المساعدات الإنسانية المختلفة الطبية والغذائية والإجتماعية والتعليمية للشعوب الفقيرة، والشعوب التي تتعرض للكوارث عبر العالم.

وعلى الصعيد الدولي، تتمتع الإغاثة الإسلامية بمركز إستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، وهي أحد الموقعين على مدونة الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية لقواعد السلوك، وفي عام ٢٠١٠ حصلت الإغاثة على المركز الثاني في الشفافية المالية من بين أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ مؤسسة خيرية بريطانية.

رؤيتها:

الدين الإسلامي هو مرجعيتها، تعمل من خلاله على تحقيق عالمًا مليئ بالتكافل، وتسعى لتمكين المجتمعات الفقيرة، والوفاء بالإلتزامات المجتمعية والاستجابة لمعاناة الآخرين.

رسالتها:

تعمل الإغاثة الإسلامية مع المجتمعات المحلية لتعزيز قدرتها على مقاومة الكوارث، وتساعد الفقراء على الوصول إلى الخدمات الأساسية، ومعالجة الأسباب الجذرية للفقر وسوء المعيشة.

كما تقدم منظمة الإغاثة خدماتها إلى الفئات المهمشة والفقيرة، بغض النظر عن العرق أو الجنس أو الدين.

عملها:

تعمل الإغاثة الإسلامية مع المجتمعات لتعزيز قدرتها على تحمل الكوارث، وتقدم معونات إغاثية طارئة وحيوية لدى وقوع الكوارث.

تساعد الفقراء على الوصول للخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والماء والإصحاح والرعاية الصحية، كما نوفر مسارات دائمة للخروج من دوامة الفقر من خلال برامج المعيشة المستدامة التي ننفذها، علماً أن نهجها التنموي المتكامل يحوّل المجتمعات نحو الأفضل عبر العالم.

تعالج الأسباب الجذرية للفقر وتضمن بأن يكون للأشخاص الأكثر هشاشة في العالم صوت مسموع وتأثير حقيقي في برامجها وجهود المناصرة الخاصة بها، كما أن لها قصب السبق فيما السياسات الإنسانية الإسلامية، وتعمل برامجها البحثية على تطوير مقاربات مميزة وعملية حيال القضايا الأساسية التي تؤثر في عالمنا اليوم.

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء الرابع من «اتفاقية حقوق الطفل»

المادة السابعة عشر

تعترف الدول الأطراف بالوظيفة الهامة التي تؤديها وسائط الإعلام وتضمن إمكانية حصول الطفل على المعلومات والمواد من شتى المصادر الوطنية والدولية، وبخاصة تلك التي تستهدف تعزيز رفاهيته الاجتماعية والروحية والمعنوية وصحته الجسدية والعقلية، وتحقيقاً لهذه الغاية، تقوم الدول الأطراف بما يلي:

(أ) تشجيع وسائط الإعلام على نشر المعلومات والمواد ذات المنفعة الاجتماعية والثقافية للطفل ووفقاً لروح المادة ٢٩،

(ب) تشجيع التعاون الدولي في إنتاج وتبادل ونشر هذه المعلومات والمواد من شتى المصادر الثقافية والوطنية والدولية،

(ج) تشجيع إنتاج كتب الأطفال ونشرها،

(د) تشجيع وسائط الإعلام على إيلاء عناية خاصة للاحتياجات اللغوية للطفل الذي ينتمي إلى مجموعة من مجموعات الأقليات أو إلى السكان الأصليين،

(هـ) تشجيع وضع مبادئ توجيهية ملائمة لوقاية الطفل من المعلومات والمواد التي تضر بصالحه، مع وضع أحكام المادتين ١٣ و ١٨ في الاعتبار.

المادة الثامنة عشر

١. تبذل الدول الأطراف قصارى جهدها لضمان الاعتراف بالمبدأ القائل إن كلا الوالدين يتحملان مسؤوليات مشتركة عن تربية الطفل ونموه، وتقع على عاتق الوالدين أو الأوصياء القانونيين، حسب الحالة، المسؤولية الأولى عن تربية الطفل ونموه، وتكون مصالح الطفل الفضلى موضع اهتمامهم الأساسي.

٢. في سبيل ضمان وتعزيز الحقوق المبينة في هذه الاتفاقية، على الدول الأطراف في هذه الاتفاقية أن تقدم المساعدة الملائمة للوالدين وللأوصياء القانونيين في الاضطلاع بمسئوليات تربية الطفل وعليها أن تكفل تطوير مؤسسات ومرافق وخدمات رعاية الأطفال.

٣. تتخذ الدول الأطراف كل التدابير الملائمة لتضمن لأطفال الوالدين العاملين حق الانتفاع بخدمات ومرافق رعاية الطفل التي هم مؤهلون لها.

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (OHCHR) حيز النفاذ في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م، و هي تُعد الاتفاقية التي تؤكد على حقوق الطفل في الحماية و التعليم و الرعاية الصحية و المأوى و التغذية السليمة، وانضمت المملكة لهذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٦م، مع تحفظ عام على كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

ما المقصود بجريمة التحرش ؟ وماهي الحالات التي تغلظ فيها العقوبة ؟

يقصد بجريمة التحرش، كل قول أو فعل أو إشارة ذات مدلول جنسي، تصدر من شخص تجاه أي شخص آخر، تمس جسده أو عرضه، أو تخدش حياءه، بأي وسيلة كانت، بما في ذلك وسائل التقنية الحديثة.

وتغلظ العقوبة في حال اقتران الجريمة بأي مما يأتي:

أ- إن كان المجني عليه طفلاً.

ب- إن كان المجني عليه من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ج- إن كان الجاني له سلطة مباشرة أو غير مباشرة على المجني عليه.

د- إن وقعت الجريمة في مكان عمل أو دراسة أو إيواء أو رعاية.

هـ- إن كان الجاني والمجني عليه من جنس واحد.

و- إن كان المجني عليه نائماً، أو فاقداً للوعي، أو في حكم ذلك.

ز- إن وقعت الجريمة في أي من حالات الأزمات أو الكوارث أو الحوادث.

كما أنه يعاقب كل من حرض غيره، أو اتفق معه ، أو ساعده بأي صورة كانت، على ارتكاب جريمة تحرش؛ بالعقوبة المقررة للجريمة و يعاقب كل من شرع في جريمة تحرش بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة، لها ويعاقب كل من قدم بلاغاً كيدياً عن جريمة تحرش، أو ادعى كيداً بتعرضه لها، بالعقوبة المقررة للجريمة.

كاريكاتير

«العدل» و «العمل والتنمية» تدشنان مبادرة «شمل» لتوفير مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة

دشن الشيخ الدكتور وليد الصمعاني وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء بحضور المهندس أحمد الراجحي وزير العمل والتنمية الاجتماعية مؤخراً في الرياض مبادرة تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة «شمل» بعد تهيئتها ١٩ مركزاً متخصصاً في جميع مناطق المملكة ضمن مبادراتها في برنامج التحول الوطني ٢٠٢٠ المحقق لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

وتهدف المبادرة إلى تعزيز حقوق الطفل، وحفظ خصوصية الأسرة وتعمل على التيسير على المستفيدين في تنفيذ الأحكام بالتعاون مع القطاع غير الربحي كما تولد فرص عمل في مجال الخدمة المجتمعية.

وقامت وزارة العدل قبل إطلاق المبادرة بدراسة العديد من التجارب الإقليمية والعالمية لتوفير مراكز تنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة ويعد النموذج الذي تقوم عليه مراكز «شمل» أحد أفضل النماذج العالمية.

وتعالج المبادرة تحديات عدة أبرزها عدم وجود أماكن ملائمة لتنفيذ أحكام الحضانة والرؤية والزيارة والآثار النفسية والاجتماعية السلبية الناتجة عن تنفيذ هذه الأحكام في أماكن غير مهيأة للطفل وتأخير تنفيذ هذه الأحكام بسبب ذلك.

نقلاً عن صحيفة الجزيرة

دستور المملكة و حقوق الإنسان

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

النظام الأساسي للحكم في المملكة تضمن عدد من الحقوق والواجبات الكفيلة بحماية حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، حيث جاء في المادة السابعة والعشرون من النظام على « أن الدولة تكفل حق المواطن وأسرته في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة وتدعم نظَام الضمان الاجتماعي وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية» مما يدل على ضمان حق الإنسان في العيش الكريم ، كما لم يغفل النظام الأساسي للحكم حق الإنسان في العمل والاهتمام بإيجاد فرص عمل لكل قادر عليه بالإضافة إلى حماية العاملين من أي سوء معاملة قد تقع عليهم من أرباب العمل حيث أكدت المادة الثامنة والعشرون من ذات النظام على «أن الدولة تيسِّر مجالات العمل لكل قادر عليه.. وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل» فيما اهتمت الدولة على توفير الأمن لمواطنيها، وللمقيمين، على أراضيها، بما يكفل لهم حياة آمنة وهذا ما بينته المادة السادسة والثلاثون من النظام والتي جاء فيها «إن الدولة يقع على عاتقها توفير الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها ولا يجوز تقييد تصرفات أحد أو توقيفه أو حبسه، إلاّ بموجب أحكام النظَام» كما أن المادة السابعة والثلاثون أكدت على « أن للمساكن حرمتها.. ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها ولا تفتيشها إلاّ في الحالات التي يبينها النظَام» فيما تطرقت المادة الثامنة والثلاثون من النظام للعقوبات التي يمكن إيقاعها على الأفراد حيث جاء فيها «بان العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناءً على نص شرعي أو نص نظَامي ولا عقاب إلاّ على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظَامي» كما حفظ النظام حق المواطن والمقيم في الحفاظ على خصوصيته دون المساس فيها حيث نصت المادة الأربعون على أنه: المراسلات البرقية والبريدية والمخابرات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ولا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطِّلاع عليها أو الاستماع إليها إلا في الحالات التي يبينها النظَام.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax:0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155

فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com